خلط المنطق بالأصول بين الغزالي وابن حزم

ط.غريش صادق/د.يوسي الهواري .
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاسلامية
جامعة وهران

مقدّمة :

الحمد للّه واهب النعم ، والصلاة والسلام على من بعثه الله رسولا إلى العرب والعجم ، فما لانت له قناة ، وما ضعف وما استكان ، حتّى اجتثّ من الأرض شجرة الجهالة ، وهو الأميّ الذي علّمه ربُّه ما لم يعلم ، ورضي الله عن صحابته الذين اتبعوه ونصروه ، ووعوا عنه العلم ونشروه .

وبعد : فإنّ مما لا يرتاب فيه مُنصِف ، ولا يجحده إلا معاند ، أنّ للمسلمين إسهاما غزيرا في بناء الحضارة الإنسانية، بما نقلوا من العلوم وترجموا وأضافوا وتفنّنوا طَوْراً ، و بما أسّسوا من علوم وفنون طَوْرًا آخر ، يأتي على رأسها **علم الحديث** ، و**علم أصول الفقه** ، وهما العِلْمان اللّذان سبقت بهما الأمّة الإسلامية الأمم الأخرى ، حيث يختص الأوّل بحفظ حديث رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم – وصيانته من الكذب ، ويختص الثاني بتفسير النصوص الشرعية ، وضبط عملية النظر و الاجتهاد ...وظل هذان العلمان يحتفظان بأصالتهما وصفاء جوهرهما حقبة من الزمن لا تشوبهما شائبة من علم الأوّلين [1] ، إذ لم تزل التآليف والمصنّفات الأصولية تتوالى منذ عصر صاحب " **الرسالة**" الشافعي – رحمه الله- إلى مشارف القرن الرّابع الهجري ، لا يجرأ فيها أصوليّ على إقحام شيء من علوم اليونان في مباحث الأصول ، إلى أن صنّف الغزالي كتابه **"المستصفى"** ، فوضع تلك المقدّمة المنطقية التي أسالت حبرا كثيرا ، وأثارت جدلا كبيرا بين مستحسن ومستنكر، والإشكال المطروح هو :

- **ما هي طبيعة المناخ العلمي الذي ظهرت فيه المقدمة المنطقية ؟**
- **وما مدى حاجة المباحث الأصولية إلى المنطق [2]؟**
- **وما مدى صحّة القول بأنّ الغزالي أول من خلط المنطق بعلم أصول الفقه ؟**
- **ولم أثارت محاولته كلّ تلك الضّجّة العلمية ، بينما مرّت محاولة من سبقه في صمت ؟**

طبيعة المناخ العلمي الذي ظهرت فيه المقدمة المنطقية :

يسجّل المتابع لأحوال الحركة العلمية خلال القرنين الثالث والرابع الميلادِيَيْن وما سبقهما ، إنكارا شديدا يصل إلى حدّ التحريم والتبديع لمن اشتغل بعلوم الأوائل من فلسفة ومنطق ، من قِبَل كثير من العلماء المعتبرين ، فقهاءَ ومحدّثين ، لأسباب لا يتسع المقام لبسطها و**تفصيلها** هنا ، لكن الإشارة إليها **إجمالا** ربّما كانت مفيدة ومنها :

1 – وثنية المصدر ، وشبهة الاتصال [3] : فبيئة المنطق هي بيئة وثنية ، وسيرة الفلاسفة المشتغلين بالمنطق والفلسفة – في غالبها – اقترنت بالإلحاد والمروق عن الدّين ، وهذا ما جعل بعض النفوس المفعمة بالإيمان ، شديدة الحساسية والنفور من كل ما يتصل بالفلسفة ، لأنّ منبتها منبت الشرك والكفر ، فلو صدر عن الفلاسفة كلّ حقّ ، فهو باطل مردود عندها، وهذا ما أشار إليه **الغزالي** [4] في "**معيار العلم** " حين قال : " **حتّى إنّ علم الحساب والمنطق الذي ليس فيه تعرّض للمذاهب بنفيٍ ولا إثبات ، إذا قيل إنّه من علوم الفلاسفة الملحدين ، نفر طباع أهل الدين منه** " [5]، وقال في " **المنقذ من الضلال** " : " ...**إذ ظنّت طائفة من الضعفاء أنّ ذلك الكلام إذا كان مدوّنا في كتبهم ، وممزوجا بباطلهم ينبغي أن يُهجر ، ولا يُذكر ، بل يُنكر على كلّ من يذكره ... كالذي يسمع من النصراني قول لا إلاه إلاّ الله ، فينكره**

،ويقول: هذا كلام النصارى ، ولا يتوقف ريثما يتأمّل أنّ النصراني كافر باعتبار هذا القول ، أو باعتبار إنكاره لنبوة محمد –صلى الله عليه وسلّم – " [6]

2 – **فساد نتائج المنطق وتناقضها** [7]: فالناظر في الفلسفة والمنطق لا يؤدّيه نظره سوى إلى الكفر والإلحاد ، وهذا ما يعبّر عنه **ابن الصلاح** [8]من خلال فتواه الشهيرة : " **الفلسفة رأس السفه والانحلال ، ومادّة الحيرة والضلال ، ومثار الزيغ والزندقة ، ومن تفلسف عميت بصيرته عن محاسن الشريعة المؤيّدة بالحجج الظاهرة والبراهين الباهرة ، ومن تلبّس بها تعليما وتعلّما ، قارنه الخذلان والحرمان واستحوذ عليه الشيطان ...وأمّا المنطق ، فهو مدخل الفلسفة ، ومدخل الشرّ شرّ، وليس الاشتغال بتعليمه ، ولا تعلّمه مما أباحه الشارع ، ولا استباحه أحد من الصحابة والتابعين والأئمّة المجتهدين ، ...وأمّا استعمال الاصطلاحات المنطقية في مباحث الأحكام الشرعية ، فمن المنكرات المستبشعة ، والرّقاعات المستحدثة** " [9]

ولا يخفى أنّ توجيه النقد إلى المنطق من خلال هذين الاعتبارين ، الغاية منه تكوين انطباع احترازي ، فهو من باب سد الذرائع ، ولا يشكّل – في الواقع– اعتراضا موضوعيا ، **إذ أنّ فساد المصدر والبيئة والرّوّاد لا يلزم منه فسادُ علمٍ بحالٍ** [10].

3 – **فساد المنطق كمنهج للعلم والنظر** [11]: فالمنطق فاسد في قواعده ، باطل في أسسه الموضوعة ، وعليه فقد استنكر **ابن تيمية** [12]–من خلال كتبه التي وضعها في المنطق [13]– جملة من القواعد التي سلّم بها المناطقة و تلقّوها بالقبول ، **منها : اشتراط الفلاسفة الحد في العلوم ، وحصرهم ضروب الاستدلال في القياس والتمثيل والاستقراء** ، ورأى أنّ **لغته غريبة عن اللغة التي نزل بها القرآن** ، ونطق بها المصطفى – صلى الله عليه وسلّم– ، وأشار إلى **عقمه وعدم جدواه** ، إذ لم يُغْن واضعيه عن النّزاع ، ولا حسم مادّة الخلاف بينهم ، فلم يزل الفلاسفة مختلفون قبل وضع المنطق وبعده ، وأهل الصنائع والعلوم مستغنون عن المنطق في علومهم ومعارفهم ، لم يُعِبهم ذلك ، ولا حطّ من درجاتهم ، وبالجملة فهو علم كما وصفه ، **لا يحتاج إليه الذكي ، ولا ينتفع به البليد** [14].

وهذا ما دفع فريقا من المتكلّمين قبل الغزالي و الباقلاني [15] والجويني [16] إلى التحفّظ ، والتلميح بدل التصريح عند محاولة إقحام المباحث والمصطلحات المنطقية في مباحثهم الأصولية والكلامية .

وهذا الاتجاه الذي يميل إلى قراءة كتب الأوائل وعلومهم والاستفادة منها ، وبالأخص المنطق ، هو اتجاه يغالي في التمسك بالفلسفة ، و يذهب إلى حد اشتراط العلم بها لبلوغ الكمال : " **وليس يكون المتكلّم جامعا لأقطار الكلام متمكّنا في الصناعة ، يصلح للرياسة حتّى يكون الذي يحسن من كلام الدّين في وزن الذي يحسن من كلام الفلسفة ، والعالم عندنا هو الذي يجمعهما ، والمصيب هو الذي يجمع بين تحقيق التوحيد وبين وإعطاء الطبائع حقها من الأعمال** " [17]. ولعلّ أهمّ المبرّرات التي يعتمد عليها هذا التيار في الميل إلى الاستفادة من المنطق [18]:

1 – **حيادية المنطق** [19]: إذ أنّ دور المنطق – في نظر أصحاب هذا الاتجاه– آليّ إجرائيّ لا أكثر ، حيث يتولّى ضبط عملية التفكير وصيانته من الخطأ ، فهو للعقل كالنحو للسان ، وكالعروض للشعر ، وهذا ما يعنيه الغزالي

بقوله : " **وأمّا المنطقيات ، فلا يتعلّق شيء منها بالدّين نفيا و إثباتا ، بل هو النظر في طرق الأدلّة والمقاييس وشروط مقدّمات البرهان ، وكيفية تركيبها ، وشروط الحد الصحيح وكيفية تركيبه** "[20].

وأيضا فإنّ لخلاف فيه اصطلاحي صِرف ، يقول الغزالي : " **فغيّروا عباراته تهويلا ، وقد نسمّيه "كتاب الجدل" ، وقد نسمّيه "مدارك العقول" فإذا سمع المتكايس المستضعف اسم المنطق ظنّ أنّه فنّ غريب لا يعرفه المتكلّمون ولا يطّلع عليه إلاّ الفلاسفة** "[21] ويقول أيضا : " **وأمّا المنطقيات: فأكثرها على الصواب والخطأ نادر فيها ، وإنّما يخالفون أهل الحق فيها بالاصطلاحات والإيرادات دون المعاني والمقاصد** "[22].وهذا هو السرّ في تحاشى الغزالي اسم المنطق في جميع مؤلّفاته كـ" **معيار العلم** " و" **محك النظر** " و"**القسطاس المستقيم** " ، فسمّى المقدّمة المنطقية " **مدراك العقول** " ، وقال : " **نذكر في هذه المقدّمة مدارك العقول وانحصارها في الحد والبرهان الأخرى عند محاولتهم** "[23]

2 - **الاستعانة بالمنطق في مدافعة تشغيب أهل الملل والنحل والطعن في الإسلام وعقائده .**

مراحل تطور العلاقة بين المنطق والأصول :

لقد سعى روّاد المدرسة الكلامية إلى دراسة المنطق والاستعانة به في الذَّوْد عن حياض العقيدة ، وتوظيفه في المناقشات الأصولية بشكل متلطّف ومتدرّج ، مراعاةً لطبيعة المناخ الرافض للفكر الفلسفي الوافد ، منذ منتصف القرن الرابع الهجري ، من خلال [24]:

1 - صياغة **المقدّمات المنهجية** قبل الشروع في دراسة مسائل أصول الفقه ، وقد بدأ ذلك فعلا مع القاضيين **عبد الجبّار الهمذاني المعتزلي**[25] **، و أبو بكر الباقلاني .**

2 - توظيف بعض المصطلحات المنطقية .

3 - إضفاء النزعة الجدلية على البحوث والمناقشات الأصولية .

4 - الاستعانة ببعض صور الاستدلال المنطقي .

5 - خلع الصبغة المنطقية على بعض الاستدلالات .

ومن النماذج على ذلك :

أوّلا : ما صنعه القاضي عبد الجبّار من خلال كتابه " العمد" : فقد ألفى تلميذه **أبو الحسين** [26]كتاب شيخه الموسوم بـ"**العمد**" ، عَصِيًّا على الفهم ، باعثا على الضجر في نفس قارئه ، لإمعان مؤلّفه في خلط مسائل الأصول بعلم الكلام ، حيث وصفه ،بـ" **الكلام الدّقيق**" في إشارة إلى امتزاجه بالمنطق ، فقال معلّقا وشارحا باعثه على التأليف : " **ثمّ الذي دعاني إلى تأليف هذا الكتاب في أصول الفقه ، بعد شرحي كتاب "العهد " واستقصاء القول فيه أنّي سلكتُ في الشرح مسلك الكتاب في ترتيب أبوابه ، وتكرار كثير من مسائله ، وشرح أبواب لا تليق بأصول الفقه ، من دقيق الكلام ، نحو القول في أقسام العلوم وحدّ الضروري ، والمكتسب ، وتوليد النظر العلمَ ونفي توليده النظر إلى غير ذلك ، فطال الكتاب بذلك ...وأيضا فإنّ القارئ لهذه الأبواب في أصول الفقه ، إن كان عارفا بالكلام ، فقد عرفها على أتمّ استقصاء ، وليس يستفيد من هذه الأبواب شيئا ، وإن كان غير عارف بالكلام ، صعب عليه فهمها ، وإن شرحت له ، فيعظم ضجره ومَلَلُه** "[27] والذي يفيده كلام أبي الحسين البصري أنّ القاضي عبد الجبّار ، أسّس لتقليد جرى العمل عليه لدى من جاء بعده من المصنّفين في أصول الفقه على طريقة المتكلّمين ، **يتمثّل في تصدير كتب الأصول بمقدّمات منهجية كلامية دقيقة ، تنظم**

عملية البحث والنظر ، وسبب دقّتها مخالطتها للمنطق . كما وُجدت في كتاب " **العمد**" بعض المصطلحات المنطقية كـ" **الحد**" و" **العلم الضروري** " ، و" **العلم المكتسب** " و" **الاستقراء** " [28].

ثانيا : ثمّ ألّف الباقلاني كتابه "**التقريب**" ، فتوسّع –بشكل لافت– في شرح المقدّمات الكلامية ذات الطابع المنهجي الدقيق ،وبحث فيه بعض المسائل ذات الطابع المنطقي ، وكمثال على ذلك فقد مهّد لـ " حد العلم " بالقول : "**اعلموا – وفّقكم الله– أنّ الذي يجب البداية بذكر ماهيته وحدّه وأقسامه ، ومراتبه ، هو العلم وما يتصل ببابه** " [29] ، قال محقق الكتاب معلّقا في الهامش : " **وهذا ليس خاصّا بأصول الفقه ، بل أصول الفقه في ذلك كغيره ، ولذا لا يُطلق عليها مقدّمات أصولية أو كلامية ، بل هي مقدّمات منطقية** " [30].ثمّ تكلّم في "**حد العلم** " فقال : " **حدّه : وحدّ كلّ أمر محدود ، هو تفسير وصف المسؤول عنه واسمه بقول جامع للمحدود ، ومانع من أن يدخل فيه ما ليس منه ، أو أن يخرج منه ما هو منه ، ويكون سامعه أقرب عند سماعه إلى معرفة معنى ما يُسأل عنه** " [31]وجوّز تحديد المحدود بحدّين فقال : " **وقد يصحّ تحديد الأمر المحدود بحدّين ، وأكثر من ذلك ، إذا كانا في حصره وإبانته عمّا ليس منه يجريان مجرى واحد ، إلاّ أنّها** [32]**[هكذا] ، تفسيران لوصفه وتسميته** " [33]. وقال في مبحث "**الحدّ**" [34]: " **إن قال قائل : ما هو الحدّ ؟ قيل له : هو القول الجامع المانع المفسّر لاسم المحدود وصفته ، على وجه يحصره على معناه ، فلا يُدخل فيه ما ليس منه ، ويمنع أن يخرج منه ما هو منه ، فهذا هو الحد الفلسفي الكلمي الفقهي الذي يُضرب للفصل بين المحدود وبين ما ليس منه** " [35] والذي يبدو للباحث أنّ الكلام في " **الحد**" وشروطه وأنواعه ، هو من قبيل الحديث في المنطق ، بل إنّ الباقلاني نفسه يعترف بأنّ تعريفه للحد **فلسفي وكلمي وفقهي** .ثمّ قسّم العلم إلى: **حادث** و**قديم** ، و**الحادث** إلى **ضروري** ، و**نظري** ، وحدّد مصادر العلم الضروري بأنّها : **حسّية** ، و**وجدانية** ، و**بديهية** ، و**تجريبية** ، و**متواترة** ، و**مشتهرة** [36].وأورد جملة من المصطلحات ذات الطابع المنطقي منه : **الحد** ، **الماهية** ، **الدوران** ، **الانعكاس** ، **العرض** ، **الجنس** ، **القضية** ، **النقض** ، **الجوهر** [37].

وانتقد فكرة القياس الاقتراني [38]عند المناطقة ، وقبل بفكرة القياس الشرطي المنفصل [39] [40].

ثالثا : ثمّ جاء من بعدهما **أبو الحسين المعتزلي** ، فصنّف كتابه " **المعتمد**" وأورد فيه بعض المصطحات المنطقية من قبيل " **الحد** " و" **التناقض** " و" **الخلو**" ، وناقش المسائل الأصولية معتمدا على بعض أشكال القياس المنطقي **كالقياس الشرطي الاقتراني** " و" **القياس الشرطي المتصل** " [41] و" **القياس الشرطي المنفصل**" و " **قياس الخلف**" [42] [43].

رابعا : ومن أبرز المشاهد المنطقية في **كتاب " البرهان" للجويني** تلك المقدّمات المنهجية الضابطة للبحث الأصولي ، والتي تطرق فيها : **لإقامة الدليل على وجوب النظر والرد على السفسطائية** [44] ،**كما تعرّض لمراتب العلوم ومداركها وأدلّتها ، كالعلم النظري والضروري ، وأنواع الاستدلال ، كالاستدلال بالغائب على الشاهد ، وإنتاج المقدمات النتائج ، والسبر والتقسيم ، والاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه ، ومن مراتب العلوم التي ذكرها :**

الأولى : علم الإنسان بنفسه وما يجده من الجوع والألم ، **والثانية** : علم الإنسان بالضروريات ، **الثالثة** : العلم بالمحسوسات ، **الرابعة** : العلم بالأخبار المتواترة ، **الخامسة** : العلم بالحرف والصناعات ، **السادسة** : العلوم المستندة إلى قرائن الأحوال ، **السابعة** : العلوم الحاصلة بأدلّة العقول ، **الثامنة** : العلم بجواز النبوات ، **التاسعة** : العلم بالمعجزات إذا وقعت ، **العاشرة** : العلم بالسمعيات الكلية المستندة إلى الكتاب والسنّة . [45] كما قسّم **البرهان إلى مستدّ** [46] ، **وخلف** [47] : وهو القياس الشرطي المتصل [48]. ولا شكّ أنّ مدارك العقول ومراتب الأدلّة هو من قبيل العلوم العقلية الفلسفية ، وإلحاقها بأصول الفقه يدلّ على مبلغ امتزاج هذا العلم بالمنطق [49] ، لأنّ فروع علم الأصول عند المتكلّمين تقوم على أربعة علوم : " **علم النظر ، وهو : علم المنطق الباحث عن أحوال الأدلّة السمعية أو حدود الأحكام الشرعية ، وعلم المناظرة : وهو علم باحث عن أحوال**

المتخاصمين ، ليكون ترتيب البحث بينهما على وجه الصواب ، حتّى يظهر الحقّ بينهما ، ثم علم الجدل وعلم الخلاف " [50] وتعتبر تلك المقدمة التي وضعها **الجويني** من أوسع المقدّمات النظرية في أصول الفقه في القرن الخامس الهجري ، لأنّ الحاجة تمس إليها – في رأيه – فقد جاء في " البرهان" : " **فصل يشتمل على مقدار من مدارك العقول تمس الحاجة إليه في أصول الفقه** " [51].

خامسا : ثمّ صنّف الغزالي كتابه" **المستصفى** " ، **فصدّره** بتلك المقدّمة المنطقية التي سمّاها تلطّفا **مدارك العقول** حيث قال :" **نذكر في هذه المقدمة مدارك العقول ، وانحصارها في الحد والبرهان** ..." [52]، فلم يشأ أن ينسبها لعلم المنطق ، وحرص من البداية على أن يفصل فصلا تاما بين ما هو من أصول الفقه ، وما ليس منه فقال – رحمه الله- :" **وليست هذه المقدّمة من جملة علم الأصول ، ولا من مقدّماته الخاصة به...فمن شاء أن لا يكتب هذه المقدمة فليبدأ بالكتاب من القطب الأوّل ، فإنّ ذلك هو أصول الفقه** " [53]، وكأنّه بذلك يبرأ مما صنعه المتكلّمون قبله من إقحام علوم غلبت على ميولهم في أصول الفقه : " **وذلك مجاوزة لحدّ هذا العلم ، وخلط له بالكلام ، وإنّما أكثر فيه المتكلّمون من الأصوليين لغلبة الكلام على طباعهم ، فحملهم حبّ صنعتهم على خلطه بهذه الصنعة ،كما حمل حب اللغة والنحو بعض الأصوليين على مزج جملة من النحو بالأصول ... فذكر حجية العلم والنظر على منكريه استجرار للكلام إلى الأصول** "[54].

ثمّ ذهب يذكر نماذج من المسائل الكلامية الدقيقة التي أقحمها الأصوليون بدافع من غلبة الكلام على طباعهم : " **فشرعوا في بيان حد العلم والدليل والنظر ، ولم يقتصروا على تعريف صور هذه الأمور ، ولكن انجرّ بهم إلى إقامة الدليل على إقامة الدليل على منكريه من السوفسطائية ، وإقامة الدليل على منكري النظر وإلى جملة من أقسام العلوم وأقسام الأدلّة ، وذلك مجاوزة لحدّ هذا العلم ، وخلط له بالكلام ، وإنّما أكثر فيه المتكلّمون من الأصوليين لغلبة الكلام على طباعهم ، فحملهم حبّ صنعتهم على خلطها بهذه الصنعة** " [55] .

وقد حمل هذا الإسراف الكلامي في أصول الفقه **أبا حامد** على إعادة النظر في ترتيب مسائل الأصول ، و نَخْلِها وتَنقِيتها مما عَلِق بها في شيء من التلطّف حيث يقول : " **وبعد أن عرّفناك إسرافهم في هذا الخلط ، فإنّا لا نرى أن نخلي هذا المجموع من عن شيء منه لأنّ الفطام عن المألوف شديد ، والنفوس عن الغريب نافرة ...**" [56]، **ونتيجة لهذا فقد** اعتبر بعض الباحثين هذه المحاولة التنقيحية الأصولية علامة مميّزة لمرحلة هامّة من مراحل التصنيف الأصولي : "...**فإنّ اهتمام الأصولي في هذه المرحلة ستغلب عليه خاصية تحقيق المباحث الأصولية ، ونخلها وتصفيتها مما علق بها من مباحث ومسائل دخيلة على الدرس الأصولي ، لأنّها شهدت تطبيقا للمباحث المنطقية على أغلب المباحث الأصولية ، من جهة التقسيمات اللفظية ، والتعريفات والاستدلالات ، ونقد التعريفات وفق مصطلحات المنطقيين ، واستعمال المنهج نفسه في الاستدلال** " [57].

لم تمنع مبادرة الغزالي إلى تنقية علم الأصول مما علق به من مسائل كلامية ممزوجة بالمنطق ، ولا محاولته فصل المقدّمة المنطقية عن مباحث الكتاب الأخرى ، مجموعة من العلماء من أمثال **ابن تيمية** و**ابن الصّلاح** و **الطّوفي** [58] و غيرهم من استهجان محاولة الغزالي ، وتوجيه تهمة خلط المنطق بالأصول إليه دون سواه :

يقول ابن الصلاح – معيبا على الغزالي خلطه المنطق بالأصول – : " فكيف غفل الغزالي عن حال شيخه **إمام الحرمين** فَمَن قبله مِن كل إمامٍ هو له مقدَّم، ولمحلّه في تحقيق الحقائق رافع له ومعظِّم، ثم لم يرفع أحد منهم بالمنطق رأسًا، ولا بنى عليه في شيء من تصرفاته أُسًّا، **ولقد أتى بخلطه المنطق بأصول الفقه بدعة عظم شؤمها على المتفقهة حتى كثر – بعد ذلك – فيهم المتفلسفة، والله المستعان** " [59] .

فابن الصلاح في هذه المقالة يستغرب غفلة الغزالي عن حقيقة خلوّ المنطق من أيّ فائدة ، ثمّ ذهب يخلط المنطق بالأصول ، مؤسّسا لتقليد خطير العاقبة .

ثم **ابن تيمية الذي** نسب الأوّلية في خلط بالمنطق بالأصول للغزالي بشكل صريح : " **وأوّل من خلط منطقهم بأصول الفقه أبو حامد الغزالي** " [60]وأشار في موضع آخر من كتابه إلى مخالفة الغزالي أئمّة الإسلام الذين سبقوه في موقفهم من المنطق ، وعدم ثقتهم به ، فقال : " **وما زال نظّار المسلمين يُعيبون طريق أهل المنطق ...وإنّما كثر استعمالها من زمن أبي حامد ، فإنّه أدخل مقدّمة من المنطق في أوّل كتابه "المستصفى" وزعم أنّه لا يثق بعلمه إلاّ من عرف هذا المنطق**" [61]

وقال الطوفي في **"شرح الرّوضة"** مستغربا تصدير الغزالي كتابه " **المستصفى**" بالمقدّمة المنطقية : " **ولم يُعلم أحد قبله ألحق المنطق بأصول الفقه** " [62] ، ثمّ أردف قائلا : " **ولم نعلم أحدا تابع أبا حامد من المتأخّرين على إلحاق المنطق بالأصول إلاّ ابن الحاجب** [63]، **وحسبك من ذلك أنّ الإمام فخر الدّين** [64] **الذي هو إمام المتأخّرين في المنطق ، والكلام ، ولم يذكر في كتبه الأصولية شيئا منه**" [65].

فهذه شهادات من علماء معتبرين تؤكّد نسبة خلط الأصول بالمنطق إلى الغزالي دون سواه ، ممّا يؤدّي إلى حدوث إشكالية في فهمها ، بالنظر للمسار التاريخي للكتابات الأصولية التي سبقت الغزالي .

فهل من الممكن أن تكون محاولة الغزالي طفرة في مسار الكتابة الأصولية ؟ ، أم هي حلقة في سلسلة من المحاولات اتّخذت شكلا تراكميا ، انطلقت من التلميح وانتهت إلى التصريح ؟ .

يستبعد بعض الباحثين الفرضية الأولى ، ويؤكّد على الثانية في إشارة إلى أنّ الغزالي يكون قد استفاد من المدرسة الكلامية ، من خلال شيوخه طورا ومن خلال الردود والمناقشات ذات الطابع الكلامي التي كانت تدور بين الأشاعرة والمعتزلة طورا آخر ، فوقف على عقم علم الكلام ، وعدم الجدوى من إقحامه في مباحث الأصول ، واستثمر محاولة الإقحام التدريجي للمنطق في الكتابات الأصولية التي سبقته ، في خدمة التنظير الأصولي وتطويره ، و تخليصه من مباحث الكلام ، فاستدعى قواعد المنطق – بشكل صريح – لتكون ضابطة للنظر الاجتهادي وبديلا قويا عن مسائل الكلام ، وبذلك اتخذ ذلك التحول مسارا تراكميا استصحب التجارب الأصولية الكلامية واستغرق حقبة من الزمن : " **وهكذا فإنّ علم المنطق في علاقته بعلم الأصول ، لم ينشأ بحكم رجل واحد ، أو جهد شخص معيّن ، بل هي أطوار وأدوار متفرقة ، متطورة متكاملة ، كانت ضمن مراحل تشكلت فيها العلاقة متفاعلة مع الظروف التي تهيّأت في المرحلة السابقة ، ومهدت للتطور في المرحلة اللاحقة** " [66] ، فإنّه ليس من الحكم الدقيق أن تُنسب نشأة الظواهر إلى تاريخ محدّد ، أو شخص معيّن ، لأنّها –عادة – تنشأ من تراكم المعارف وتجمّع أسباب معقّدة تُسهم جميعها في تحويل الظواهر إلى واقع مشهود[67] .

سبق ابن حزم[68] إلى خلط المنطق بالأصول :

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ ثمّة محاولة سبقت محاولة الغزالي وكانت أكثر جرأة وصراحة ، ولكنّها لم تلق من الاستهجان ما لَقِيَتْه محاولة الغزالي ، **ألا وهي محاولة ابن حزم** ، وهذه بعض الدلائل التي **تشهد لأسبقية ابن حزم إلى امتداح علم المنطق** ، والدعوة إلى الانتفاع به ، واستثماره في سائر العلوم بما فيها علوم الشريعة ، بل وخلط مادّته بمادّة أصول الفقه بشكل علنيٍّ وواضح ، وكان موقفه في مناصرة المنطق والدعوة إلى الاستعانة به في خدمة علوم الشرع أصرح و أوضح من خلال :

1 – **تقرير حاجة المجتهد الأصولي لمعرفة قواعد المنطق** ، حيث قال في كتابه " **الفصل** "مستهجنا موقف **بعض الطوائف** من كتب المنطق التي لا يعرفونها :

" ثم زادت هذه الطائفة الثانية غلوّا في الجنون ، فعابوا كتبا لا معرفة لهم بها ، ولا طالعوها ، ولا رأوا منها كلمة ، ولا قرءوها ، ولا أخبرهم عمّا فيها ثقة ، كالكتب التي فيها هيئة الأفلاك ، ومجاري النجوم ، والكتب التي جمعها أرسطاطاليس في حدود الكلام ، قال أبو محمد : وهذه الكتب ، كلّها سالمة مفيدة ، دالة على توحيد الله – عز وجل– وقدرته ، **عظيمة النفع في انتقاد جميع العلوم ، وعظم منفعة الكتب التي ذكرنا في الحدود في مسائل الأحكام الشرعية فيها يتعرّف كيف التوصل إلى الاستنباط ، وكيف تؤخذ الألفاظ على مقتضاها ، وكيف يعرف الخاص من العام ، والمجمل من المفسّر ، وبناء الألفاظ بعضها على بعض ، وكيف تقديم المقدمات وإنتاج النتائج ...وغير ذلك مما لا غناء للفقيه المجتهد لدينه ، ولأهل ملّته عنه** " [69]. وهذا التصريح بأهمّية المنطق ، والإشادة بدوره في خدمة التوحيد واستنباط الأحكام الشرعية وتفسير النصوص ، يساوي أو يتجاوز مقالة الغزالي في " المستصفى ": " **وليست هذه المقدّمة من جملة علم الأصول ، ولا من مقدّماته الخاصّة به ، بل هي مقدّمة العلوم كلّها ، ومن لا يُحيط بها ، فلا ثقة له بعلومه أصلا** " [70] و التي أثارت جدلا واسعا بين العلماء أمّا في كتابه " **التقريب لحد المنطق** " فإنّه يقول في سياق الحديث عن الفلاسفة وعلومهم وكتبهم ، مقسّما مواقف الناس منهم إلى أربع أضرب ، متوقفا عند الضرب الرابع منهم ، واصفا إياهم بأنّهم قوم يتمتّعون بأذهان صافية وأفكار نقية " **وجدوا هذه الكتب الفاضلة كالرّفيق الصالح والخدين الناصح ، والصديق المخلص ، الذي لا يُسلّم عند شدّة ، ولا يفتقده صاحبه ، في ضيق إلاّ وجده معه ، فلم يسلكوا شعبا من شعاب العلوم ، إلاّ وجدوا منفعة هذه الكتب أمامهم ومعهم ، ولا طلعوا ثنية من ثنايا المعارف إلاّ أحسّوا بفائدتها ، غير مفارقة لهم ، بل ألفَوْها تفتح لهم كلّ مستغلق ، وتُليح لهم كلّ غامض في جميع العلوم** " [71]

إنّ منفعة كتب الفلسفة والمنطق – يضيف ابن حزم – لا تختصّ بعلم واحد ، **بل تتعدّاه إلى العلوم جميعا** ، فهي نافعة لعلوم القرآن والسنة ، والفقه ، **وهي نافعة أيضا في مباحث الألفاظ من علم الأصول** ، ومن فاتَتْه حَرُم عليه أن يقضي بين اثنين ، لأنّه صار يجهل الحدود ، وترتيب المقدمات ، واستثمار النتائج [72].

والكتب التي يتحدّث عنها ابن حزم –من خلال هذا الاقتباس – هي كتب المنطق ، فليتأمّل الباحث كيف رفع من شأنها ، وكيف اتّخذ منها معيارا للعلوم بما فيها علم الفقه والأصول على نحو ما صنع الغزالي .

ويُضيف ابن حزم مشيدا بقيمة المنطق والفلسفة ، وحاثّا على ضرورة الاستعانة في خدمة علوم الشريعة : إنّ هذا العلم ، مَن جَهِله صَعُب عليه أن يعرف معرفة منزلة الكتاب من السنة ، ودرجة كلّ منهما ، والتبست عليه المسائل ،وحار فكره ، ولم يعرف دينه سوى من طريق التقليد [73] .

2 – اعتماد علم المنطق كمقدّمة منهجية لضبط أصول الاستدلال وطرقه في علم أصول الفقه :

ولم يتوقّف ابن حزم عند الإشادة بالمنطق ، والدّعوة إلى الاستفادة منه ، بل ذهب أبعد من ذلك حين اعتمد – **عمليا** –كتابه " **التقريب لحد المنطق**" [74] **مقدّمةً منطقيةً** لكتابه " **الإحكام في أصول الأحكام** " ، وأحال عليه في كثير في من المواضع ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ما جاء في مقدّمة "**الإحكام** " أثناء الحديث عن فضل المنطق وثواب من استوعبه ودعا إلى العمل به : " **ومن وفّقه الله لبيان ما يتضاعف فيه أجر المعتقد والعامل بما عضّده البرهان ، فقد عرضه لخير كثير ، وامتنّ عليه بتزايد الأجر ، وهو في التراب رميم ، وذلك حظٌّ لا يزهد فيه إلاّ محروم . فكَتَبْنا كتابَنا المرسوم بكتاب التقريب ، وتكلّمنا فيه على كيفية الاستدلال جملة ، وأنواع البرهان الذي به يستبين الحقّ من الباطل في كلّ مطلوب ، وخلصناها ممّا يُظنّ أنّه برهان وليس ببرهان ، وبيّنّا كلّ ذلك بيانا سهلا لا إشكال فيه ، ورجونا بذلك الأجر من الله – عزّ وجلّ– ، فكان ذلك الكتاب أصلا لمعرفة الحقّ من الباطل** " [75].

فابن حزم –كما هو واضح– يتعبّد الله بتقريب المنطق للنّاس ، والحثّ على استثماره في العلوم الشرعية ، وجعله معيارا لتمييز الصواب من الخطأ في علوم الشرع ، وهو يخطّ هذه العبارات ويبسطها في كتاب أصوليّ يمهّد بها لمواضيعه ومباحثه ، في صراحة لا لبس فيها . ويقول أيضا في موضع آخر من " **الإحكام** " **مُحيلا على كتابه " التقريب لحدّ المنطق" : " قال أبو محمّد : هذا تمويه فاسد ، ولا حجّة لهم على مثبتي حجج العقول في رجوع من رجع عن مذهب كان يعتقده ويناضل عنه ، لأنّنا لم نقل أنّ كلّ معتقد لمذهب ما فهو مُحِقٌّ فيه ، ولا قلنا أنّ كلّ ما استدلّ به مستدلٌّ ما على مذهبه ، فهو حقٌّ ، ولو قلنا ذلك لفارقنا حكم العقول ، لكن قلنا أنّ من الاستدلال ما يؤدّي إلى مذهب صحيح ، إذا كان الاستدلال صحيحا مرتّبا ترتيبا قويما ، على ما قد بيّناه وأحكمناه غاية الإحكام في كتاب التقريب "**[76]

فابن حزم وإن لّم يكتب مقدّمة منطقية مستقلّة لكتابه " **الإحكام**"– كما صنع الغزالي – فإنّه استدعى أبوابا ومباحث من كتابه "**التقريب لحد المنطق**" عند مناقشة مسائل أصولية أو تتصل بالأصول اتصالا قريبا ، **وهذا توظيف واستثمار عملي للمنطق يتجاوز صنع الغزالي في "المستصفى"** . وقال في سياق إبطال القول بالإلهام : " **وأيضا ، فإنّ الإلهام دعوى مجرّدة من الدّليل ، ولو أعطى كلّ امرئ بدعواه المعراة لما ثبت حقٌّ ، ولا بطل باطل ، ...لأنّه لا يعجز أحد أن يقول : أُلهمتُ أنّ دم فلان حلال ، وأنّ ماله مباح لي أخذه ، وأنّ زوجه مباحٌ لي وطؤها ، وهذا لاينفكّ منه ، وقد يقع في النفس وساوس كثيرة ، لا يجوز أن تكون حقّا ، ...فلا بدّ من حاكم يميّز الحقّ من الباطل ، وليس ذلك إلاّ العقل الذي لا تتعارض دلائله ، وقد بيّنّا ذلك في كتاب التقريب** "[77]

ومما يؤكّد –أيضا– أسبقية ابن حزم إلى إدخال المنطق إلى الأصول ، ما تعرّض له في **الباب الخامس** من تمييز وتحديد بعض المصطلحات التي يكثر تداولها بين أهل النظر ، ومن أمثلة ذلك : **الحدّ ، الرّسم ، والعلم ، البرهان ، الإلهام ، المعلوم ، القياس ، الغرض ، العلّة ، الجدل ، الطبيعة ، الجهل و العقل ...كلّ ذلك تناوله بأسلوب منطقي ، وأحال في بعضه على كتاب "التقريب لحدّ المنطق "**[78]

وبناء على ما تقّدم من النقول يمكن الخلوص إلى حقيقة مفادها **أنّ ابن حزم يكون قد سبق الغزالي إلى خلط المنطق بالأصول** من خلال استدعائه بعض المباحث المنطقية في كتابه "**الإحكام**" وإحالته في بعض المواضع منه على كتابه " **التقريب لحد المنطق** " ." **لذا يمكن القول بأنّ ابن حزم هو أوّل من وضع مقدّمة منطقية لأصول علوم الشريعة – أصول الفقه وأصول الدين – لكنها مقدّمة منفصلة مستقلّة في كتاب" التقريب لحد المنطق** " "[79]

كما يمكن القول أنّ كلاّ من الغزالي وابن حزم ، لم تكن محاولاتهما خلط المنطق بالأصول مبتورة الجذور ، ولا طفرة في مسار الكتابات الأصولية ، بل إنّ **القاضي عبد الجبّار** و**أبو الحسين** و**الباقلاني** والجويني وغيرهم من العلماء الأصوليين المنتمين للمدرسة الكلامية رسّخوا على التدريج وبشكل تراكمي تقليدا في الكتابة الأصولية ، شكّل أرضية بنى عليها الغزالي محاولته التطويرية ، وأنّ هذه الظاهرة بدأت منذ منتصف القرن الرابع الهجري ، ثم استمرّت وعرفت أوج تطورها مع الغزالي [80] ، فما فعله الغزالي لم يكن أكثر من "**إنضاجٍ للثمرة وإبراز لها ، وتسويغ لتناولها والتفاعل معها** " [81].

ويبقى أنّ عبارات العلماء المنصرفة إلى نسبة الأوّلية لخلط الأصول بالمنطق للغزالي لا ينبغي أن تُحمل على ظاهرها ، بل تُؤَوَّل إلى الكثرة وقوّة التأثير ، جمعا بين الأدلّة .

لكنّ –مع ذلك– يظلّ السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو : **لماذا أثارت محاولة الغزالي ردّة فعل شديدة في الأوساط العلمية ، في حين لم يلتفت أحد إلى محاولة ابن حزم باالاستهجان على الرغم من أنّه السابق إلى خلط الأصول بالمنطق ؟.**

تفاوت التأثير بين الغزالي وابن حزم :

يمكن إرجاع أسباب كون تأثير الغزالي أقوى من تأثير ابن حزم في الدعوة إلى الاستفادة من المنطق في علوم الشرع إلى الاعتبارات الآتية :

الاعتبار الأوّل : النمط الفكري للشخصية العالم الأصولية .

وهذا النمط نادرا ما تجود به الأيام ، ويمتاز في تكوينه بعمق فكري وانفتاح معرفيّ ، وميل إلى التفكير الفلسفي التجريدي ، و قدرة على التقعيد والنظر الكلّي ، ممّا يؤهله لإحداث نقلات نوعية فيما يروم البحث فيه من العلوم ، ويجعل لتصانيفه ومشاركاته العلمية أعمق التأثير ، ولعلّ الغزالي أوفر حظّا في هذا الجانب من ابن حزم [82].

فشخصية الغزالي شخصية متشبّعة بالعلوم العقلية من علم الكلام و منطق و علم أصول فقه ، دائبة البحث عن اليقين ، مفتّشة عن أسباب الاختلاف بين الفرق ، غوّاصة على المعاني الدقيقة والحقائق الدفينة ، يقول في " **المنقذ من الضلال**" – واصفا همّته وعلوّ سقف طموحه واستقلاله الفكري – : **" فقد سألتني أيها الأخ في الدّين أن أبث إليك غاية العلوم وأسرارها ، وغائلة العلوم وأغوارها ، وأحكي لك ما قاسيته في استخلاص الحق من بين اضطراب الفرق مع تباين المسالك والطرق ، وما استَجْرَأْتُ عليه من الارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاستبصار ... ولم أزل في عنفوان شبابي ، منذ راهقت البلوغ ، قبل بلوغ العشرين إلى الآن وقد أناف السن على الخمسين أقتحم لجّة هذا البحر العميق وأخوض غمرته خوض الجسور لا خوض الجبان الحَذور ، و أتوغّل في.كلّ مظلمة ، وأهجم على كل مشكلة ، و أتقحّم كلّ ورطة ..."** [83].

الاعتبار الثاني : ردّ الغزالي على الفلاسفة .

فقد أكسب الغزاليَّ ردُّه على الفلاسفة–من خلال " **تهافت الفلاسفة**" – تعاطفا من قبل جماهير المسلمين ، واعتُبرت محاولته بمثابة ضربة قاصمة وجّهها للفلسفة لم تقم لها قائمة في العالم الإسلامي بعد ذلك [84]، " **وقد كان المسلمون بحاجة شديدة إلى هذا الطراز من المؤلّفين ، والباحثين الذي يواجه الفلسفة بإيمان وثقة ، وعقل حرّ وشجاعة علمية ، يَكْفُر بعصمة الفلاسفة وقُدسيتهم وعبقريتهم وكونهم فوق مستوى البشر في العقل والتفكير** ..." [85].

لقد أصبح للدّين سلطانا على الفلسفة بفضل هجوم الغزالي عليها ، وبعد أن كان من سبقه يكتفي بالدفاع عن الإسلام ، والاعتذار عن عقائده المخالفة للفلسفة ، فقد تحول موقف الفلاسفة إلى موقف المدافع عن قضايا الفكر الفلسفي آنذاك .

لقد عجز المتكلّمون لقلّة إلمامهم بالفلسفة أصولها وفروعِها ، وعدم امتلاكهم أدوات المواجهة الفكرية الكافية عن كثير ممّا وُفّق إليه الغزالي ، فكان انتصارا عظيما في ميدان الفكر والعقيدة رفع به المسلمون رؤوسهم [86]

الاعتبار الثالث : سلاطة لسان ابن حزم ونفور الناس منه : فعلى الرّغم مما اجتمع لابن حزم من مواهب جمّة أهّلته لتبوّء مكانة مرموقة بين العلماء إلاّ أن بعض خصاله حالت بينه وبين بلوغه الغاية فقد " **كان كثير الوقوع في العلماء المتقدمين ، لا يكاد يسلم أحد من لسانه ، فنفرتْ عنه القلوب، واستهدف لفقهاء وقته ، فتمالأوا على بغضه ، وردوا قوله وأجمعوا على تضليله ، وشنعوا عليه وحذروا سلاطنيهم من فتنته ، ونهوا عوامهم عن الدنو إليه ، والأخذ عنه فأقصته الملوك وشردته عن بلاده** " [87]، " وفيه قال أبو العبّاس بن العريف **كان لسان ابن جزم وسيف الحجاج شقيقين** وإنما قال ذلك لكثرة وقوعه في الأئمّة " [88]، مع أنّه كان " أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام وأوسعهم معرفة مع توسّعه في علم اللسان و وُفور حظّه من البلاغة والشعر والمعرفة بالسير والأخبار "[89].

وقد أشار الشاطبي [90] في "**الموافقات**" إلى تنكب ابن حزم طريق العلماء الراسخين كالأئمة الأربعة ، عند حديثه عن علامات وصفات العالم المتحقق بالعلم فقال : " **وحسبك من صحّة هذه القاعدة أنّك لا تجد عالما اشتهر في الناس الأخذ عنه ، إلاّ وله قدوة اشتهر في قرنه بمثل ذلك ، وقلّما وُجدت فرقة زائغة ، و لا أحد مخالف للسنّة إلاّ وهو مفرق لهذا الوصف ، وبهذا الوجه وقع التشنيع على ابن حزم الظاهري ، وأنّه لم يلازم الأخذ عن الشيوخ ، ولا تأدّب بآدابهم ، وبضدّ ذلك كان الأئمّة الرّاسخون كالأئمّة الأربعة وأشباههم** "[91]

الاعتبار الرابع : الجاذبية العلمية للمشرق الإسلامي : إذ أنّ تواجد الغزالي في بغداد عاصمة الخلافة الإسلامية آنذاك ، وقبلة العلماء وطلاّب العلم ، جعل لمحاولة الغزالي المتمثّلة في خلط المنطق بالأصول صدىً وأثرا ، أكثر من محاولة ابن حزم ، الذي كان متواجدا بالأندلس التي كان بريقها العلمي أقل من بغداد ، بدليل رحلة علمائها إلى المشرق لطلب العلم على غرار الباجي [92] وابن العربي [93] وغيرهم .

الاعتبار الخامس : بيئة ابن حزم الرافضة للمنطق : فإنّ الغالب على علماء الأندلس شدّة الرّفض والنبذ للمنطق والفلسفة ، مقارنة ببيئة بغداد التي كانت تموج بالتيارات الفكرية المختلفة والتي كانت تشهد مساجلات ومناظرات علمية ، باتت من تقاليدها الراسخة مما أكسبها قابلية لاستعاب الوافد [94].

والخلاصة :

يتبيّن من خلال ما سبق من هذا البحث :

1 - أنّ محاولة الغزالي خلط الأصول بالمنطق لم تكن طفرة في عالم الكتابات الأصولية عند المتكلّمين ، بل سبقتها إرهاصات وتمهيدات تبدأ مع القاضي عبد الجبار شيخ المعتزلة ، وتمر بالباقلاني وأبي الحسين و الجويني وغيرهم ، وإنّما كانت الخطوة التي أقدم عليها الغزالي تتويجا لمسار من التصنيف الأصولي لدى مدرسة المتكلّمين .

2 - أنّ الغزالي لم يكن السابق إلى خلط الأصول بالمنطق بل كان ابن حزم أوّل من دعا إلى استثمار المنطق في العلوم الإسلامية عامّة وفي أصول الفقه خاصّة ، بل واستدعى بعض قواعد المنطق في كتابه الأصولي " **الإحكام في أصول الأحكام** " وأحال في مباحث أصولية على كتابه "التقريب لحد المنطق " في مواضع متعددة .

3 - أنّ محاولة الغزالي خلط المنطق بالأصول من خلال كتابه" **المستصفى**" أثارت ردودا وأصداء قويّة على نحوٍ لم تثره محاولة ابن حزم لاعتبارات بعضها يرجع إلى جوانب شخصية وأخلاقية وأخرى علمية وجغرافية .

والله المستعان .

الهوامش :

1 –المقصود بعلم الأولين : الفلسفة اليونانية

2 –المنطق : آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر .[التعريفات للشريف الجرجاني ص 130].

3 –علاقة المنطق بالأصول لوائل بن سلطان الحارثي ، مركز نماء للبحوث والدراسات –بيروت ، لبنان ،ط:1،2012م ص 222

4 –الغزالي : محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي أبو حامد الغزّالي حجة الإسلام ، ولد بطوس سنة خمسين وأربعمائة ، وبرز في المنقول والمعقول ، وكان أفقه أقرانه ، وإمام أهل زمانه ، تلقّى طرفا من الفقه ببلده على يد أحمد بن محمد الراذكاني ، ثم رحل إلى جرجان حيث الإمام أبو نصر الإسماعيلي ، ثم قدم نيسابور ولازم إمام الحرمين ، حتّى توفي هذا الأخير ، ثم خرج إلى المعسكر فوافى الوزير نظام الملك السلجوقي ، فعيّنه مدرّسا بالنظامية ، توفي بطوس يوم الإثنين رابع عشر جمادى الآخرة سنة خمس وخمسائة .[طبقات الشافعية الكبرى لعبد الوهاب السبكي ت:محمود محمد الطناحي و عبد الفتاح محمد الحلو ، دار إحياء الكتب العربية ، دط ، دت ، ج6ص 191–201] .

5 –معيار العلم للغزالي ، ت : سليمان دنيا ، دار المعارف بمصر ، دط، دت. ص 200

6 – المنقذ من الضلال للغزالي ، ت: سعد كريم الفتى ، دار ابن خلدون الاسكندرية ، دط ، دت ، ص 24

7 – علاقة المنطق بالأصول لوائل بن سلطان الحارثي ص 223

8 – ابن الصلاح : هو عثمان بن عبد الرحمان بن موسى بن أبي نصر الكردي الشهرزوري ، الشيخ العلاّمة تقي الدين ، أبو عمرو بن الصلاح ، ولد سنة سبع وسبعين وخمسمائة ، كان إماما كبيرا فقيها محدّثا ، استوطن دمشق ، توفّي سحر يوم الإثنين خامس عشر ربيع الآخرة سنة ثلاث وأربعين وستمائة . [ينظر طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ج8 ص 327–328] .

9 – طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح ، ت: محي الدين علي نجيب ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ط: 1، 1992م

10 –فتاوى ومسائل ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والفقه ، ت : د/عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة ، بيروت لبنان ، ط:1 / 1986م ج1 ص 210–211

11 –علاقة المنطق بالأصول لوائل بن سلطان الحارثي ص 226

12 –علاقة المنطق بالأصول لوائل بن سلطان الحارثي ص 224 وما بعدها .

13 –ابن تيمية : أحمد عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحرّاني ابن تيمية الملقب بشيخ الإسلام ، ولد سنة إحدى وستين وستمائة ، وبرع في الفقه والتفسير والحديث والمناظرة ، كان كثير الاحتساب على البدع والمنكرات ، واعتقل بالقلعة ، و بها توفي سنة ثمان وعشرين وسبعمائة . [الوافي بالوفيات للصفدي ، ت : إحسان عباس ، فرانز شيتايز شيتوتغارت ج 6 ص 15– 23]

نقض المنطق لابن تيمية ت: محمد عبد الرزاق حمزة و الشيخ سليمان بن عبد الرحمان الصنيع ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط:1 1999م ص 127وما بعدها والرد على المنطقيين لابن تيمية ص 3وما بعدها ، و 88 وما بعدها

14 – الرد على المنطقيين لابن تيمية ص 45

15 –الباقلاني : محمد ابن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم أبو بكر القاضي المعروف بابن الباقلاني المتكلّم على مذهب الأشعري من أهل البصرة وكان يلقب أيضا: بسيف السُّنَّة، وبلسان الأمة، إلى جانب لقب القاضي ، انتهت إليه رئاسة المالكيين بالعراق ، أخذ عن ابن مجاهد والأبهري وعليه تفقه والهروي والقاضي أبو محمد نصر ، صنّف التصانيف الشهيرة في علم الكلام والأصول وله مناقب كثيرة ، توفي سنة أربعمائة وثلاثة في شهر ذي القعدة [شجرة النور الزكية لمحمد بن محمد مخلوف ، المطبعة السلفية ومكتبتها ، دط ، دت ، ص 92–93] .

16 –الجويني : عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن عبد الله بن حيوية الجويني النيسابوري إمام الحرمين أبو المعالي النظّار الأصولي المتكلّم ، ولد في الثامن عشر من شهر محرم سنة تسع عشرة وأربعمائة ، أخذ الفقه على والده ، وسلك طريق البحث والنظر والتحقيق حتى صار أعلم أهل الأرض في الفقه والأصول والكلام ، توفي ليلة الأربعاء بعد صلاة العشاء الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر من سنة ثمان وسبعين وأربعمائة . [طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ج5ص 165–181].

17 –كتاب الحيوان للجاحظ ، ت: عبد السلام محمد هارون ، شركة مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط:2 ، 1965م ج2ص 134

18 –علاقة المنطق بالأصول لوائل بن سلطان الحارثي ص 218–219

19 –القول بحيادية المنطق ليس دقيقا ، لأنّ المنطق نشأ في بيئة فلسفية ، وعليه فهو وإن كان له جذر آلي ، له جذر فلسفي أيضا ، ليس من السهل الفصل بينهما .[علاقة المنطق بالأصول لوائل بن سلطان الحارثي ص 169].

20 –المنقذ من الضلال للغزالي ، ت: سعد كريم الفقي ، دار ابن خلدون –الإسكندرية ، دط،دت، ص21

21 –تهافت الفلاسفة للغزالي، ت: سليمان دنيا ، دار المعارف ، ط:6، دت ، ص 85

22 –مقاصد الفلاسفة للغزالي ، ت: محمود بيجو ، ط:1 ، 200م ، ص 10

23 –المستصفى للغزالي ، ت : محمد عبد الرحمان المرعشلي ، دار النفائس بيروت –لبنان ، ط:1 ، 2011م ، ج1ص 109

24 –علاقة المنطق بالأصول لوائل بن سلطان الحارثي ص 330–333

25 –القاضي عبد الجبار : عبد الجبار أحمد بن الجبّار بن الخليل بن عبد الله القاضي أبو الحسن الهمذاني الأسداباذي الملقّب بقاضي القضاة ، إمام أهل الاعتزال في زمانه ، وكان على مذهب الشافعي في الفروع ، ولي قضاء الري وأعمالها ، سمع الحديث من أبي الحسن بن سلمة القطّان ، وعبد الرحمان بن حمدان الجلاّب ، له تصانيف شائعة بين الأصوليين ،والمتكلّمين ، من أجلّها " كتاب "دلائل النبوة" ، توفي في ذي القعدة سنة خمس عشرة وأربعمائة بالرّي ، ودفن بداره . [طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ج5ص 443، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد ت: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير ، دمشق بيروت ، ط:1، 1986، ج5 ص 78].

26 –أبو الحسين : البصري محمد بن علي بن الطيب ، شيخ المعتزلة ، من أذكياء زمانه ، جيد الكلام مليح العبارة ، غزير المادة ، له تصانيف في الأصول منها " المعتمد" ، ومنه صنف الفخر الرازي كتابه " المحصول " وله " شرح الأصول الخمسة " في الكلام ، وسكن بغداد وبها توفي يوم الثلاثاء خامس ربيع الآخر سنة ست وثلاثين وأربعمائة . [شذرات الذهب لابن العماد ج5ص 172] . المعتمد لأبي الحسين ، ت: محمد حميد الله وآخرون ، دط، دمشق 1964م ،ج1ص 7

27 –شرح العمد لأبي الحسين ج1ص 25 بواسطة علاقة المنطق بالأصول لوائل بن سلطان الحارثي 332

28 –التقريب والإرشاد للباقلاني ت: عبد الحميد بن علي أبو زنيد ، مؤسسة الرسالة ، ط:2، 1998م، ج1ص 173

29 –التقريب والإرشاد للباقلاني ج1ص 173 من كلام المحقق .

30 – التقريب والإرشاد للباقلاني ج1ص 174 [1]

33– ولعل الصواب "أنّهما" بدلا من "أنّها" .

34 –التقريب والإرشاد للباقلاني ج1ص 176

35– الحد وإن كان من مباحث المنطق إلاّ أنّ وظيفته مختلفة عند علماء الكلام عنها عند الأصوليين ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : "المحققون من النظّار يعلمون أنّ الحدّ فائدته التمييز بين المحدود وغيره كالاسم ، ليس فائدته تصوير المحدود ومعرفة حقيقته ، وإنّما يدّعي هذا أهل المنطق اليوناني أتباع أرسطو ومن سلك سبيلهم وحذا حذوهم تقليدا لهم من الإسلاميين وغيرهم " . ثمّ إنّه ميّز بين فترتين مختلفتين من حيث المعنى المراد بالحد : فترة ماقبل الغزالي ، وفترة ما بعده ، فالفترة التي سبقت الغزلي كان المراد بالحد عند النظار التمييز بين المحدود وغيره ، والفترة التي تلته كان المراد به ما يريده المناطقة . [الرد على المنطقيين لابن تيمية الرد على المنطقيين لابن تيمية ، دار ترجمان السنة باكستان ، دط ، 1976م ، ص 14–15].

36– التقريب والإرشاد للباقلاني ج1ص 199

37– علاقة المنطق بالأصول لوائل بن سلطان الحارثي ص 336

38– علاقة المنطق بالأصول لوائل بن سلطان الحارثي ص 336.

39– القياس الاقتراني : مالا يكون عين النتيجة ولا نقيضها مذكورا فيه بالفعل .[التعريفات للشريف الجرجاني ص101].

40– القياس الشرطي المنفصل : وهو نوعان : " مانع الجمع والخلو " نحو قولهم : "العدد إمّا زوج وإمّا فرد" فهذان لا يجتمعان ، وإما " مانع الجمع " فقط ، نحو قولهم :" إمّا أن يكون أبيضا وإمّا أن يكون أسودا" فهذان لا يجتمعان أيضا وقد يخاو المحل عنهما ، وإمّا مانع

الخلوّ فقط ، وهي التي يمتنع فيها عدم الجزئين ، ولا يمتنع اجتماعهما ، وهذا شبيه بالسبر والتقسيم عند الأصوليين .[الرد على المنطقيين لابن تيمية ص 160].

41– التلخيص لإمام الحرمين ،ت: عبد الله جولم النيبلي ، وشبير أحمد العمري ، دار البشائر الإسلامية ط:1، 1996م ج3ص 151–153.

42– القياس الشرطي المتصل : نحو قولهم : "إن كانت الصلاة صحية ، فالمصلّى متطهّر .[الرد على المنطقيين لابن تيمية ص 160

43– قياس الخلف : وهو الذي يدير الناظر فيه المقصود بين قسمي نفي وإثبات ، فإذا قام للناظر الدليل على انتفاء أحدهما حكم بثبوت مقابله . [البرهان لإمام الحرمين ج1ص 157]

44– علاقة المنطق بالأصول لوائل بن سلطان الحارثي ص 339–340

45– السوفسطائية : "السفسطة قياس مركب من الوهميات ، والغرض منه تغليط الخصم وإسكاته "[التعريفات للشريف الجرجاني ، ت: مصطفى أبو يعقوب ، مؤسسة الرسالة ناشرون ، دمشق –سوريا، ط:1، 2006م ، ص 71].

46– البرهان لإمام الحرمين ، ت: عبد العظيم الديب ، ط:1 ، 1978م ، ج1ص 113–133

47– البرهان المستدّ: وهو ما أفضى بالناظر إلى عين المطلوب منه [البرهان لإمام الحرمين ج1ص 157].

48– برهان الخلف : وهو الذي يدير الناظر فيه المقصود بين قسمي نفي وإثبات ، فإذا قام للناظر الدليل على انتفاء أحدهما حكم بثبوت مقابله . [البرهان لإمام الحرمين ج1ص 157]

49– البرهان لإمام الحرمين ج1ص 157

50– التمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية لمصطفى عبد الرازق ، القاهرة 1944م دط ، دت ، ص 76

51– مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده ج2 ص 425–426بواسطة التمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية لمصطفى عبد الرازق ص 76

52– البرهان للجويني ج1ص 137

53– المستصفى من علم الأصول لأبي حامد الغزالي ج1 ص 109

54– المستصفى للغزالي ج1 ص 109

55– المستصفى للغزالي ج1 ص 108

56– المستصفى للغزالي ج1ص 107–108

57– المستصفى للغزالي ج1 ص 108

58– نظرية النقد الأصولي –دراسة في منهج النقد عند الإمام الشاطبي – ، الحسّان شهيد ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ط:1 2012م ص 127

59– الطوفي : سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين: فقيه حنبلي، من العلماء، ولد بقرية طوف سنة سبع وخمسين وستمائة ، له : بغية السائل في أمهات المسائل في أصول الدين، و الإكسير في قواعد التفسير و العذاب الواصب على أرواح النواصب ، حُبس من أجله، وطيف به في القاهرة، و تعاليق على الاناجيل و البلبل في أصول الفقه اختصر به (روضة الناظر وجنة المناظر) لابن قدامة و مختصر الجامع الصحيح للترمذي)، و توفي سنة ست عشرة وسبعمائة .[الأعلام لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، ط: 15 ، 2002 م ، ج 3ص 127– 128]

60– طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح ، ت: محي الدين علي نجيب ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ط: 1، 1992م ،ج1 ص 254 ، وقد ناقش ابن السبكي تشنيع ابن صلاح على الغزالي بكلام من المفيد إيراده باختصار في النقاط الآتية :

61– إنّ الصحابة الكرام وفي مقدمتهم أبو بكر وعمر –رضي الله عنهم– كانوا على علم بهذه المقدّمة المنطقية وعلى إحاطة تامة بها ، وكانت مركوزة في طباعهم ، وسجية لهم ، كما كانوا عالمين بالنحو .

61– صحيح أنّ الشريعة ليست في حاجة إلى المنطق ، لكنّ الأذهان كلّت عن الفهم ، ولم يأمن الناس الزلل في التفكير والبحث احتاجو إلى المنطق احتياجهم إلى النحو ، لمّا لحنوا في اللغة .

62– صحيح أنّ الشريعة تمّت ، ولم يكن ثمّت منطق مودع في الكتب ، لكنّه موجود سجية وطبعا .

ثمّ خلص ابن السبكي إلى ترجيح رأي أبيه في الفتوى التي قال بها في شأن تعلّم المنطق وهذا نصّها : " ينبغي أن يُقدّم على الاشتغالِ به ، الاشتغالَ بالسنّة والقرآن والفقه ، حتّى يرسخ في الذّهن تعظيم الشريعة وعلمائها ، فإذا تمّ ذلك وعلم المرء من نفسه صحّة الذّهن ، حتّى لا تروّج عليه الشبهة ، ولقي شيخا ناصحا حسن العقيدة ، جاز له – والحالة هذه – الاشتغال بالمنطق ، وانتفع به ، وأعانه على العلوم الإسلامية ، قال : وهو من أحسن العلوم وأنفعها في كلّ بحث ، قال : وفصل القول فيه ، إنّه كالسيف يجاهد به شخص في سبيل الله ، ويقطع به آخر الطريق " [رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ت: علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود ، عالم الكتب ، دط ، دت ، ج1ص 281–282].

63– الرد على المنطقيين لابن تيمية ص

64– الرد على المنطقيين لابن تيمية ص 14و194

65– مختصر الروضة للطوفي ، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، ط:1 ، 1987م ، ج1ص 101

66– ابن الحاجب : أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الدوينيّ الأصل ، الإسنائي المولد ، المالكي المذهب ، ولد سنة سبعين وخمسمائة ، وكان أبوه حاجبا للأمير عزّ الدّين موسك الصلاحي ، وكان أصوليا وفقيها رأسا في علم العربية والنظر ، وكان من أحسن خلق الله ذهنا ، توفي بالأسكندرية في السادس والعشرين من شوال سنة ست وأربعين وستمائة .[سير أعلام النبلاء للذهبي ، ت: بشار عواد معروف و محيي هلال السرحان ، مؤسسة الرسالة ط:1، 1985م ،ج23ص264–266].

67– فخر الدين الرازي : محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري الإمام فخر الدّين الرازي بن خطيب الرّيّ ، ولد سنة ثلاث وأربعين أو أربع وأربعين وخمسمائة ،كان في أوّل أمره فقيرا ، وكان يعظ باللسان العربي والفارسي ،كان معتزليا ثم تحوّل ، وكان أصوليا متكلّما مفسّرا صوفيا ، وله تصانيف كثيرة ، وتوفّي بهراة يوم الإثنين يوم عيد الفطر سنة ستٍّ وستمائة .[طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ج8 ص 81].

68– شرح مختصر الروضة للطوفي ج1 ص101

69– علاقة المنطق بالأصول لوائل بن سلطان الحارثي لو ص 330

70– علاقة المنطق بالأصول لوائل بن سلطان الحارثي ص 329.

71– ابن حزم : أبو محمد بن حزم العلامة على بن احمد بن سعيد بن حزم بن غالب ابن صالح الأموي مولاهم الفارسي الأصل الاندلسي القرطبي الظاهري صاحب المصنفات ،كان شافعي المذهب ثم انتقل إلى المذهب الظاهري ، مات مشردا عن بلده من قبل الدولة ببادية لبلة بفتح اللامين وبينهما موحدة بلدة بالأندلس بقرية له ليومين بقيا من شعبان عن اثنتين وسبعين سنة ... وكان إليه المنتهى في الذكاء وحدة الذهن وسعة العلم بالكتاب والسنة والمذاهب والملل والنحل والعربية والآداب والمنطق والشعر ...توفي سنة 456هـ [وفيان الأعيان لابن خلّكان ، ت : إحسان عبّاس ، دار صادر بيروت ، دط ، دت ، ج 3ص 325–327 و شذرات الذهب في أخبار من ذهب ج5ص 239–240].

72– الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن و عبد حزم ، ت: محمد ابراهيم نصير الرحيم عميرة ، دار الجيل بيروت ط2، 1996م ج2 ص 2354–2387

73– المستصفى للغزالي ج1ص

74– التقريب لحد المنطق لابن حزم، ت: إحسان عبّاس ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط:1 1983م ، ص 14

75– التقريب لحد المنطق لابن حزم ص 10

76– التقريب لحد المنطق لابن حزم ص 110

77– وقد أثنى ابن خلكان على كتاب " التقريب لحد المنطق الذي ألّفه ابن حزم قائلا :" فإنّه سلك في بيانه وإزالة سوء الظنّ عنه ، وتكذيب الممخرقين به طريقة لم يسلكها أحد قبله" [وفيات الأعيان ج3ص 326].

78– الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ،ت : الشيخ أحمد شاكر ، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت–لبنان، ج1ص 8

79– الإحكام لابن حزم ج1ص 14

80– الإحكام لابن حزم ج1ص 17

81– الإحكام لابن حزم ج1ص 35–52

82– علاقة المنطق بالأصول لوائل بن سلطان الحارثي ص349

83– علاقة المنطق بالأصول لوائل بن سلطان الحارثي ص 241 وما بعدها .

84– علاقة المنطق بالأصول لوائل بن سلطان الحارثي ص 191

85– علاقة المنطق بالأصول لوائل بن سلطان الحارثي ص 409

86– المنقذ من الضلال للغزالي ص 6–7

87– يرى الدكتور عبد الرحمان بدوي أنّ العبارة التي مفادها أنّ الغزالي وجّه ضربة قاسية للفلسفة لم تقم لها قائمة في الشرق ، هي عبارة لا تصح و لا تثبت ، وأدلّته في ذلك ما يأتي : أنّ هذه العبارة لا أثر لها في كتب المتقدّمين ، ولا المستشرقين ، كما أنّ كتاب " تهافت الفلاسفة" لم يرد له ذكر في كتب المشتغلين بالفلسفة على مدار القرون الأربعة التالية لعصر الغزالي ، واستغرب أن يكون كتاب كـ" تهافت الفلاسفة" أو أيّ كتاب مهما علت قيمته قد قضى على علم انتشر في أقطار العالم الإسلامي منذ العصور التي سبقت الغزالي ، ولم يستطع لا المحاسبي ، ولا الجبائي ولا الأشعري ، ولا الباقلاني أن يوقفوا زحفه . [أوهام حول الغزالي لعبد الرحمان بدوي ص 1–3].

88– رجال الفكر والدعوة لأبي الحسن الندوي ج1 ص201–202بواسطة الإمام الغزالي من كبار علماء المدارس النظامية لعلي محمد الصلابي ، المكتبة العصرية بيروت لبنان ط: 1 2007م ص 23.

89– الإمام الغزالي من كبار علماء المدارس النظامية لعلي محمد الصلابي ، المكتبة العصرية ، صيدا–بيروت ط :1 ، 2007م ص 20

89– شذرات الذهب لابن العماد ج5ص 242

90– وفيات الأعيان لابن خلكان 3ص 328

91– وفيات الأعيان لابن خلكان ج3ص 326.

92– الشاطبي : أبو إسحاق ابراهيم بن موسى الغرناطي الشهير بالشاطبي ، الفقيه الأصولي المفسّر المحدّث أخذ عن ابن الفخار ، وأبي عبد الله البلنسي ، والشريف التلمساني ، وعنه أخذ أبو بكر بن عاصم وعبد الله البياني وخلق ، له "الموافقات " جليل جدا ولا نظير له ، و " الاعتصام " في البدع في غاية الإجادة ، و " المجالس " شرح به كتاب البيوع من صحيح البخاري حوى فوائد وتحقيقات جليلة ، توفي في شعبان سنة تسعين وسبعمائة . [شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، لمحمد بن محمد مخلوف ص231] .

93– الموافقات للشاطبي ، ت : عبد الله دراز ، المكتبة التجارية الكبرى ،دط، دت ، ج1ص 95

94– الباجي : أبو الوليد سليمان بن خلف التميمي الفقيه النظار الحافظ ، ولد سنة 403 للهجرة ، رحل إلى المشرق سنة 426هـ ، وكانت بينه وبين ابن حزم مناظرات ، وكان هذا الأخير يقول عنه : "لو لم يكن لأصحاب المذهب المالكي إلاّ عبد الوهّاب و الباجي لكفاهم " ، له تصانيف نافعة منها : سنن المنهاج ، وترتيب الحجاج ، وإحكام الفصول وغيرها ، توفي سنة 474هـ . [شجرة النور الزكية لمحمد بن محمد مخلوف ص 120–121] .

95– ابن العربي : القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد المعروف بابن العربي الإشبيلي الإمام الحافظ المتبحّر ، ولد سنة 468هـ ، رحل إلى المشرق مع أبيه سنة 485هـ ، له تصانيف تدلّ على غزارة علمه منها : عارضة الأحوذي في شرح الترمذي والقبس في شرح موطأ مالك بن أنس وأحكام القرآن وغيرها ، توفي سنة 553هـ [شجرة النور الزكية لمحمد بن محمد مخلوف ص 136–137] .

96– علاقة المنطق بالأصول لوائل بن سلطان الحارثي ص 349.